



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان توقع مذكرة تفاهم مع مفوضية حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية

العالمي للمؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها (GANHRI).

وقد وجهت البروفيسور موسكالكوفا الدعوة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في مراقبة الانتخابات البرلمانية الروسية التي ستقام الشهر القادم، حيث تتم دعوة عدد من المؤسسات الوطنية المؤهلة والمشهود لها بالعمل الحقوقي الجاد للقيام بمثل هذه المهمات، وذلك من أجل ملاحظة استقلالية وحيادية العملية الانتخابية والتتبع الميداني لسيرها، علماً بأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين لها عدة تجارب في مراقبة الانتخابات، حيث راقبت



الانتخابات النيابية والبلدية التي عقدت في مملكة البحرين في عامي 2014 و2018، وشاركت في مراقبة الانتخابات التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية، وأيضاً في مراقبة الانتخابات الجهوية في المملكة المغربية التي جرت في عام 2015 ضمن فريق الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

كما وجهت رئيسة مفوضية حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية الدعوة الى المؤسسة الوطنية للمشاركة في المؤتمر العلمي والعملي الدولي الخامس بعنوان: "حماية حقوق الإنسان في أوراسيا: تبادل أفضل ممارسات أمناء المظالم"، والذي سيعقد منتصف شهر أكتوبر القادم في العاصمة الروسية موسكو، حيث سيوفر المؤتمر منتدى لتبادل أفضل الممارسات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المساواة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن ممثلي المجتمع الأكاديمي والعلمي.

من جهته أعرب المهندس علي الدرازي عن شكره وتقديره لسعادة السيد أحمد الساعاتي سفير مملكة البحرين لدى روسيا الاتحادية على الجهود الواضحة التي بذلها وطاقم السفارة من أجل الترتيب والمتابعة لإنجاح هذه الزيارة.

اجتمع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مع البروفيسور تاتيانا موسكالكوفا رئيسة مفوضية حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية، وذلك بمقر المفوضية في موسكو، حيث تم استعراض العلاقات الثنائية المتميزة التي تربط البلدين الصديقين، والتأكيد على مواصلة تعزيز هذه العلاقات في مختلف المجالات، وبخاصة في مجالات حقوق الانسان.

واستعرض الدرازي الدور الذي تضطلع به المؤسسة في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014، المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، واختصاصاتها في تقديم الآراء الاستشارية، ورفع التوصيات الخاصة بتعديل التشريعات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للجهات ذات الصلة،

بالإضافة الى متابعتها لوضع حقوق الانسان في المملكة من خلال تلقيها الشكاوى وتقديم المساعدة القانونية ورصد الحالات المتعلقة بحقوق الانسان من خلال وسائط الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، إضافة الى الزيارات المعلنة وغير المعلنة التي تجريها الى مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز والتوقيف ودور الرعاية الصحية والاجتماعية، وسكن العمالة الوافدة، خاصة في ظل الأوضاع التي يمر بها العالم من انتشار فيروس كورونا ومتابعة الدور الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها الدولة لمنع انتشاره.

وتم خلال الاجتماع التوقيع على مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين ونظيرتها الروسية، بهدف تعميق التعاون في مجال حماية ومتابعة حقوق مواطني كلا البلدين في البلد الآخر، بالإضافة الى الاتفاق على تبادل المعلومات والتعاون التقني بين الجانبين، والعمل على عقد فعاليات مشتركة عبر تنظيم مؤتمرات علمية وعملياتية وندوات ودورات وبرامج تدريبية من أجل التعريف بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان على مختلف المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، وتعتبر هذه أول مذكرة تفاهم توقعها المؤسسة الوطنية مع إحدى المؤسسات الوطنية الأعضاء في الشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية بالتحالف

كما أوضح رئيس المؤسسة بأنه بناء على المادة رقم (12) من قانون انشاء المؤسسة، فقد شاركت المؤسسة في وضع مقترح لخطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى المملكة، وتعمل حالياً مع وزارة الخارجية لتقديم ملاحظاتها وتعليقاتها على المسودة الأولية للخطة الوطنية والتي تهدف الى دعم وتعزيز وحماية حقوق الانسان في مملكتنا العزيرة.

كما استعرض مجلس المفوضين خلال الاجتماع عدداً من الأهداف الاستراتيجية التي سيتم تضمينها في استراتيجية وخطة العمل للمؤسسة للأعوام 2022 – 2025، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

وتم خلال الاجتماع الاطلاع واعتماد تقرير عمل الأمانة العامة للربع الثاني من عام 2021، حيث قدم مجلس المفوضين شكره للأمين العام ولجميع موظفي الأمانة العامة على جهودهم في دعم واستمرار العمل في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

أماكن الاحتجاز والمرافق، ولجنة الشكاوى والرصد والمتابعة عن أعمال لجانهم وانجازاتها خلال الفترة الماضية.

ومن ثم تم استعراض نتائج ومجريات الزيارات الميدانية التي قام بها عدد من الأعضاء خلال موسم عاشوراء 1443هـ، وذلك الى مركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو، ومركز الاحتجاز في منطقة الحوض الجاف، ومركز الإصلاح والتأهيل للنزليات في منطقة مدينة عيسى، بهدف التأكد من ممارسة النزلاء والنزليات في تلك المراكز لشعائهم الدينية وفقاً لأنظمة ولوائح المراكز وتماشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ومدى الالتزام بالإجراءات الاحترازية الهادفة لمنع انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما تم استعراض عدد من التوصيات التي خلص لها الوفد الزائر، تمهيداً لتضمينها للتقرير النهائي.

واطلع المجلس على ما تم بشأن مخاطبة الجهات الرسمية المعنية بالتوصيات الواردة في التقريرين السنويين للمؤسسة الوطنية لعامي 2018 و2019، وطلب الحصول على ردود لتضمينها التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2021، ثم تم استعراض نسبة الإنجاز في اعداد التقرير السنوي الثامن للمؤسسة الوطنية لعام 2020، والذي من المتوقع إصداره في الربع الأخير من هذا العام.



رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يثمن صدور المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2021، بحظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات في الأعمال ذات القيمة المتساوية

وأشار الدرازي بأن التعديل يعكس مدى حرص جلالته على الدفع بجهود مملكة البحرين نحو تأكيد احترامها الدائم لحقوق الإنسان كالتزام تمارسه بلا أية قيود أو ضغوط، ومتوافق مع ما نص عليه دستور مملكة، فضلا عن أنه جاء متوافقا مع اتفاقيات العمل العربية والدولية بحظر التمييز في العمل، خاصة فيما يتعلق بحفظ حقوق المرأة العاملة التي تعتبر شريكا أساسيا في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، مؤكداً بأن هذا التعديل سيتيح للمرأة العمل دون أي تمييز بينها وبين زملائها من الرجال.



وأوضح الدرازي بأن حقوق المرأة باتت تشكل جزء لا يتجزأ من الالتزامات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة عن طريق تعزيز تلك الحقوق باتفاقيات دولية تأتي في مقدمتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما تتضمنه من أحكام تلزم الحكومات والمؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية و الدولية وغير الدولية بتكثيف جهودها لحماية وتعزيز هذه الحقوق وقد جاء هذا التعديل ليسد الفجوة في ميدان التنمية بين الرجل والمرأة، مؤكداً دعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الكامل لكل ما من شأنه تعزيز دور المرأة وتمتعها بكافة حقوقها.

ثمن المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، صدور المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2021، الصادر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله، بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، الذي نص على إضافة فقرة ثانية إلى المادة (39) من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012، نصها: «ويُحظر التمييز في الأجور بين العمال والعاملات في العمل ذي القيمة المتساوية».

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يبحث مع نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شبه الجزيرة العربية، تعزيز التعاون المشترك



بالأشخاص، ومنوها بما تقوم به من توسع في تطبيق قانون العقوبات البديلة.

كما رحب السيد بنياهم بصدور القانون الخاص بالعدالة الإصلاحية للأطفال والذي يهدف إلى دعم الأطفال وحمايتهم من المخاطر، مؤكداً دعم الولايات المتحدة الأمريكية لكل ما من شأنه أنه يحقق السلام ويحمي حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وبحث الجانبان سبل تعزيز التعاون المشترك خاصة فيما يتعلق بالتعاون التقني في مجالات التدريب وتبادل الخبرات، وأهمية مواصلة هذا التعاون والتنسيق بما يلبي التطلعات والأهداف المشتركة.

حضر اللقاء من جانب المؤسسة المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام، فيما حضر من جانب السفارة الأمريكية السيدة مارغريت ناردي القائم بأعمال السفارة والسيدة تينا سليمان المسؤول السياسي في السفارة.

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد دانيال بنياهم نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون شبه الجزيرة العربية، بحضور السيد دانيال كوهين عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية في ضاحية السيف.

وخلال اللقاء، رحب رئيس المؤسسة بالسيد بنياهم، وقدم له نبذة عن عمل المؤسسة وأهدافها واختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها، موضحاً الدور المنوط بالمؤسسة في التعاطي مع القضايا الحقوقية في مملكة البحرين.

من جانبه، أعرب السيد بنياهم عن بالغ شكره لرئيس المؤسسة على حسن الاستقبال، وتقديره لما تبذله المؤسسة من جهود دؤوبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وأشاد بما تحققه مملكة البحرين من نجاح متواصل في مجال مكافحة الاتجار



رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يبحث التعاون الحقوقي مع وفد من أستونيا



والتطرق الطرفين الى آليات الاستفادة من الخبرات فيما يتعلق بقطاع حقوق الإنسان بشكل عام ومكافحة ظاهرة الاتجار بالأشخاص بشكل خاص، من خلال التعاون والتنسيق الثنائي بما يحقق المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين.

حضر اللقاء السيد خالد عبد العزيز الشاعر نائب الرئيس، والمستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام، والأستاذ فهد المعلى مدير إدارة الموارد والخدمات.

بحث المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتنمية القدرات في المجال الحقوقي بين المؤسسة وعدد من المؤسسات الحقوقية في جمهورية أستونيا.

جاء ذلك خلال استقبله اليوم، وفداً أستونياً ضم عدد من ممثلين عن منظمات المجتمع المدني وهيئات حكومية في جمهورية أستونيا، حيث أكد على حرص المؤسسة على الانفتاح والتعاون البناء مع كافة المؤسسات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية، لكل ما من شأنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يبحث تعزيز التعاون مع مستشار حقوق الإنسان لدى بعثة مملكة البحرين الدائمة في جنيف



الدائمة لمملكة البحرين في جنيف والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان والسبل الكفيلة بتعزيزه وتطويره.

كما تناول الاجتماع سبل زيادة التعاون وتبادل الخبرات في مجال العلاقات مع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

أجتمع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مع السيد حسن موسى شفيعي وزير مفوض ومستشار حقوق الإنسان لدى البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة بجنيف، وذلك بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

وخلال الاجتماع، بحث الجانبان مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز أوجه التعاون بين البعثة

تصريح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن ممارسة النزلاء والنزيلات لشعائهم الدينية خلال موسم عاشوراء



حول تطوير جودة الخدمات المقدمة لهم، والتي قامت المؤسسة بتضمينها في التقرير مع التوصيات التي ستقوم برفعها الى الجهات المعنية.

كما التقى أعضاء مجلس المفوضين بمسؤولي إدارة تلك المراكز، الذي قدموا بدورهم شرحاً عن الإجراءات التي يقومون بها لضمان استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات لشعائهم الدينية بكل أريحية وعلى نحو لا يشكل إضراراً أو تجاوزاً لحرية وخصوصية النزلاء الآخرين من جميع الأديان والطوائف الأخرى، وبما يضمن المحافظة على أمن المركز وسلامة وصحة النزلاء فيه.

وفي تصريح له على هامش الزيارة، أوضح المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن الزيارات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المؤسسة تأتي ضمن الدور الحقوقي والرقابي للمؤسسة على وزارات ومؤسسات السلطة التنفيذية وفق صلاحيات المؤسسة، مؤكداً بأن ممارسة الشعائر الدينية في مملكة البحرين مكفولة، وتمارس بكل حرية في إطار كفالة الحريات العامة والشخصية والمساواة بين الجميع دونما تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس.

انطلاقاً من دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي والحقوقي لضمان استمرار ممارسة جميع النزلاء لشعائهم الدينية المتوافقة مع القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها في مراكز الإصلاح والتأهيل، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، وبناء على صلاحياتها الواسعة وفق قانون إنشائها، قام عدد من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارات معلنة إلى مركز اصلاح وتأهيل واحتجاز النزيلات بمنطقة مدينة عيسى، ومركز الاصلاح والتأهيل بمنطقة جو، ومركز الإيقاف الاحتجاز بالحوض الجاف، خلال موسم عاشوراء ١٤٤٣هـ وذلك للتثبت من ضمان تمتع جميع النزلاء بحقوقهم المقررة لهم قانوناً.

وخلال الزيارة، اطلع وفد المؤسسة على قيام النزلاء والنزيلات أثناء ممارستهم لشعائهم الدينية على أرض الواقع، وقام عدد من أعضاء مجلس المفوضين بالدخول الى العنابر والالتقاء بعدد منهم والذين تم اختبارهم بشكل عشوائي، حيث أوضحوا بأن إدارة تلك المراكز قدمت لهم التسهيلات والخدمات اللازمة لضمان استمرار ممارستهم لشعائهم الدينية، كما قدم عدد من النزلاء والنزيلات طلبات وملاحظات

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: دور بارز للمجلس الأعلى للمرأة في دعم المرأة البحرينية والارتقاء بمكانتها في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات



هنا المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حفظها الله، بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة.

وثنم الدرازي الدور البارز للمجلس في دعم المرأة البحرينية والارتقاء بمكانتها في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات حتى أصبحت شريكا أساسيا للرجل في مسيرة البناء والتنمية، معرباً عن بالغ الاعتزاز والفخر بمسيرة المرأة البحرينية التي تُعد نموذجا يُحتذى به عبر كل ما تحققه من نجاحات ترفع بها اسم مملكة البحرين في مختلف المحافل العربية والإقليمية والدولية



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة ضمن البرنامج التدريبي الخاص بالنيابة العامة



بالإضافة استعراض استراتيجية وخطة عملها، وأبرز إنجازات في المجال الحقوقي، فضلا عن التعريف بالآليات الوطنية الأخرى المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين. وتأتي هذه المحاضرة انطلاقا من الشراكة الاستراتيجية مع مختلف الجهات، بهدف تطوير مهارات المشاركين في مجال حقوق الإنسان، وخطة عملها لنشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وفق المعايير الوطنية والدولية.

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع النيابة العامة، محاضرة عن بُعد، حول دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وذلك ضمن البرنامج التدريبي الخاص بالنيابة العامة لتدريب مجموعة من الطلبة الجامعيين. وقدم المحاضرة الدكتور بدر محمد عادل عضو مجلس المفوضين بالمؤسسة، تناول فيها التعريف بقانون المؤسسة والخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والإطار القانوني لها.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة عن بُعد حول مهام واختصاصات اللجان النوعية الدائمة بمجلس المفوضين



نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة عن بُعد، للمشاركين في برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان، حول مهام واختصاصات اللجان النوعية الدائمة بمجلس المفوضين، قدمتها الدكتورة فوزية سعيد الصالح رئيسة لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة، استعرضت من خلالها الأساس القانوني لعمل اللجان النوعية الدائمة بمجلس المفوضين بالمؤسسة، وأعضاؤها، بالإضافة إلى اختصاصاتها وطبيعة عملها.

وسيستمر البرنامج التدريبي - الذي يأتي ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وفق المعايير الوطنية والدولية - لمدة شهرين من يوليو ولغاية أغسطس ٢٠٢١، ويشارك فيه عدد من الأفراد العاملين في القطاع الخاص وطلبة من الجامعات الحكومية والخاصة داخل مملكة البحرين وخارجها، بالإضافة إلى عدد من الباحثين عن عمل والمسجلين ضمن برنامج فرص بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وسيستمر البرنامج التدريبي - الذي يأتي ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة لنشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وفق المعايير الوطنية والدولية - لمدة شهرين من يوليو ولغاية أغسطس ٢٠٢١، ويشارك فيه عدد من الأفراد العاملين



لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الافتراضي الثاني عن بعد



مساعدة قانونية، ورصدت عدد (7) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (100) اتصال عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت اللجنة ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها، كما ناقشت اللجنة قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ بشأنها من إجراءات.

وتؤكد اللجنة أنه التزاما من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية بالحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن استمرار التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144).

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العادي الثاني عن بعد برئاسة السيد خالد الشاعر نائب رئيس المؤسسة، وعضوية السيدة روضة العرادي والسيدة هالة فايز والدكتورة حورية حسن.

افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة، حيث تم مناقشة بعض حالات النزلاء المضرين عن الطعام، والزيارة التي تمت الى مركز الإصلاح والتأهيل للتأكد من سلامتهم الصحية والنفسية والجسدية، والتواصل الذي تم مع الجهات المعنية للنظر في احتياجاتهم.

ومن ثم استعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي منذ الاجتماع الماضي، حيث تعاملت مع شكوى واحدة، وقدمت عدد (40)

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرات وورش تدريبية حول آلية تقديم التقارير المعنية بحقوق الإنسان



الدولية لحقوق الإنسان ومدى انضمام أو تصديق مملكة البحرين عليها.

كما تم تدريب المشاركين على آلية تقديم التقارير المعنية بحقوق الإنسان، وكيفية اعداد المقترحات ذات العلاقة بحقوق الإنسان، فضلا عن تقديم عددا من الأمثلة حول آلية التثقيف سواء لمؤسسات وطنية داخل مملكة البحرين أو خارجها.

وتأتي هذه المحاضرات ضمن برنامج الزمالة البحثية الذي تنظمه المؤسسة، عن بُعد، في مجال حقوق الإنسان، والذي يستهدف الأكاديميين وطلبة الدراسات العليا والمدافعين عن حقوق الإنسان والمهتمين في الشأن

انطلاقا من دورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وفق المعايير الوطنية والدولية، واستمرارا في تنفيذ استراتيجيتها وخطة عملها، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سلسلة من المحاضرات والورش التدريبية عبر تقنية الاتصال المرئي للمشاركين في برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان، قدمها عدد من المختصين في الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بالأمانة العامة للمؤسسة، استعرضوا من خلالها التطور التاريخي لنشأة الحقوق والحريات في الأمم المتحدة، ومفهوم الحق والحرية وتضمينها في الدستور، بالإضافة الى استعراض الأليات المعنية بحماية حقوق الإنسان وأنواعها والصكوك

لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثالث عن بعد



والحبس الاحتياطي (للرجال والنساء) خلال موسم عاصف للثبوت من مدى قيام النزلاء والنزيلات في ممارسة شعائرهم الدينية وفقاً لما تقرره القوانين والأنظمة ذات العلاقة. إلى جانب القيام بزيارات ميدانية إلى بعض سكن العمالة الوافدة التابع للشركات الكبرى في المملكة، بهدف الاطلاع عن كثب حول مدى الالتزام بالمعايير الحقوقية المطبقة في مثل تلك الأحوال، وذلك انطلاقاً من حرص اللجنة على تفعيل دور المؤسسة الرقابي في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولاسيما لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية وسكن العمالة الوافدة أو أي مكان آخر يشتبه في أن يكون موقعاً لانتهاكات حقوق الإنسان.

برئاسة المحامية دينا اللطي والعضو السيد دانيال كوهين، عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الثالث عن بعد، حيث افتتحت اللجنة اجتماعها بمناقشة ما تم بشأن زيارة اللجنة الأخيرة إلى مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، المخصص لفحص وعلاج الحالات القائمة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، كما تابعت ما تم بشأن رغبتها في استئناف زيارتها إلى دور الرعاية الاجتماعية لاسيما تلك المخصصة لفئة الأطفال من ذوي الإعاقة، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.

كما استكملت اللجنة مناقشة الزيارات الميدانية التي قام بها عدد من أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة إلى عدد من مراكز الإصلاح والتأهيل

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الثالث عن بعد



عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها الثالث، عن بعد، برئاسة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية الدكتور بدر محمد عادل والسيد أحمد صباح السلوم.

البحرين لتوعية المستفيدين من الجمهور بحقوقهم وخاصة عند زيارتهم للمحلات والمراكز التجارية.

كما ناقشت اللجنة مقترحاً لعقد عدد من المحاضرات للقائمين على تنفيذ العقوبات في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز والتوقيف لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

واختتمت اللجنة اجتماعها بالتأكيد على ضرورة التحقق من اتباع الإجراءات الاحترازية في موسم عاصف للنزلاء والمحتجزين، وقيام جميع النزلاء والنزيلات بممارسة حقوقهم وشعائرهم الدينية وخاصة في الأيام الأولى من شهر محرم.

افتتحت اللجنة اجتماعها بالتأكد من النصاب القانوني والتصديق على محضر الاجتماع السابق، ثم تابعت ما تم بخصوص قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، وقد أوضحت رئيسة اللجنة بأن الفعاليات والأنشطة التي افرتها اللجنة، سيتم تضمينها في الاستراتيجية التي ستضعها المؤسسة للأعوام القادمة، وستستهدف تلك الفعاليات طلبة المدارس الحكومية والخاصة، وستضم عدد من البرامج التدريبية الهادفة إلى نشر مبادئ واهداف حقوق الانسان وتثقيفهم بحقوقهم، بالإضافة إلى عقد ورش عمل حول حقوق الانسان وريادة الأعمال في مملكة

